المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الإحصاءات العامة

الإحصاءات: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.0% خلال الربع الرابع من عام 2025 مقارنة مع 2.6% في الربع الرابع من عام 2024

الاقتصاد الوطني سجل نموّاً ربعياً متزايداً منذ الربع الثالث من عام 2024

الزراعة والصناعة أبرز القطاعات الإنتاجية التي قادت النمو الاقتصادي

قطاع الزراعة حقق أعلى نسبة نمو 7.0% يليه قطاع التعدين بنسبة 6.9% ثم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 5.2% ثم قطاع الكهرباء بنسبة بلغت 4.5%

النمو تحقق رغم التحديات الإقليمية والعالمية وآثار الحرب على غزة والمواجهة الإيرانية الإسرائيلية عام 2025

الإجراءات الحكومية الاقتصادية والمالية والنقدية أسهمت في تعزيز النشاط الاقتصادي

الاداء الاقتصادي خلال العام الماضي يعكس قدرة الاردن على مواجهة الظروف الاستثنائية وتحويلها الى فرص لمواصلة مسيرة النمو بثبات وثقة

الثلاثاء 31 آذار 2026

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوية للربع الرابع من عام 2025، والتي أظهرت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ 3.0% مقارنةً مع 2.6% خلال الربع الرابع من عام 2024، وذلك رغم آثار الحرب على غزة والمواجهة الإيرانية الإسرائيلية عام 2025.

الشكل رقم (1) - نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع مقارنةً بذات الربع من العام السابق %)

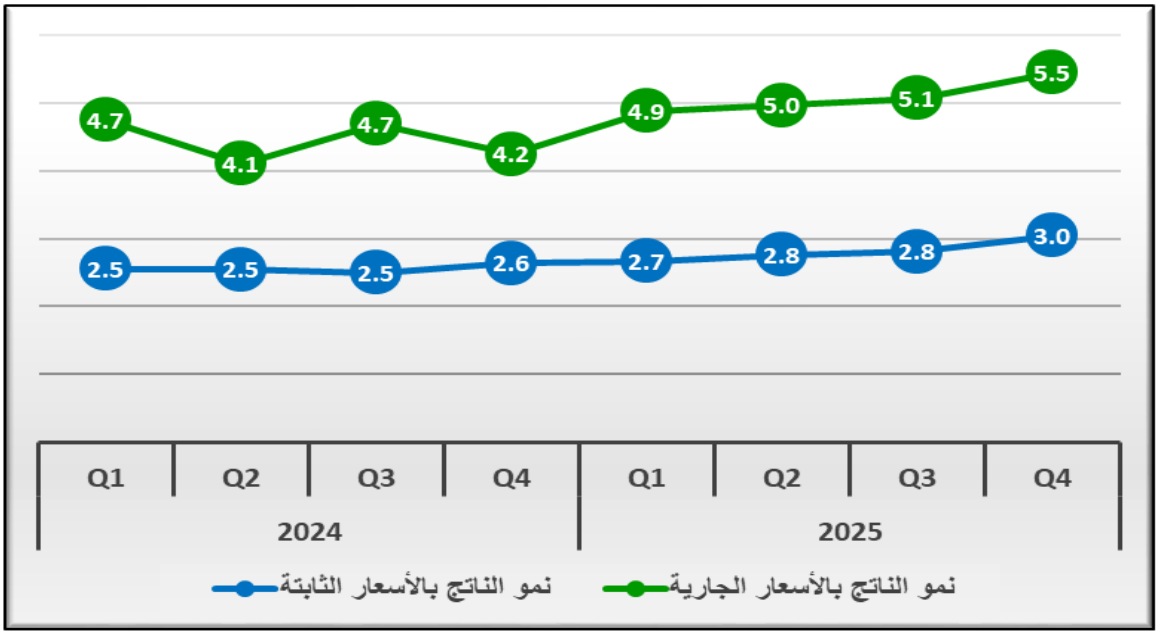

وعلى **المستوى القطاعي**، أظهرت التقديرات الأولية بأن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت نمواً خلال الربع الرابع من عام 2025 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2024، حيث **حقق "قطاع الزراعة" أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 7.0%، تلاه "قطاع التعدين والمحاجر" بنسبة 6.9%، ثم "قطاع الصناعة التحويلية" بنسبة بلغت 5.2%، ويليه "قطاع إمدادات الكهرباء" الذي نما بنسبة بلغت 4.5%** (الجدول رقم 1).

الشكل رقم (2) - نمو القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (%) خلال الربع الرابع من عام 2025

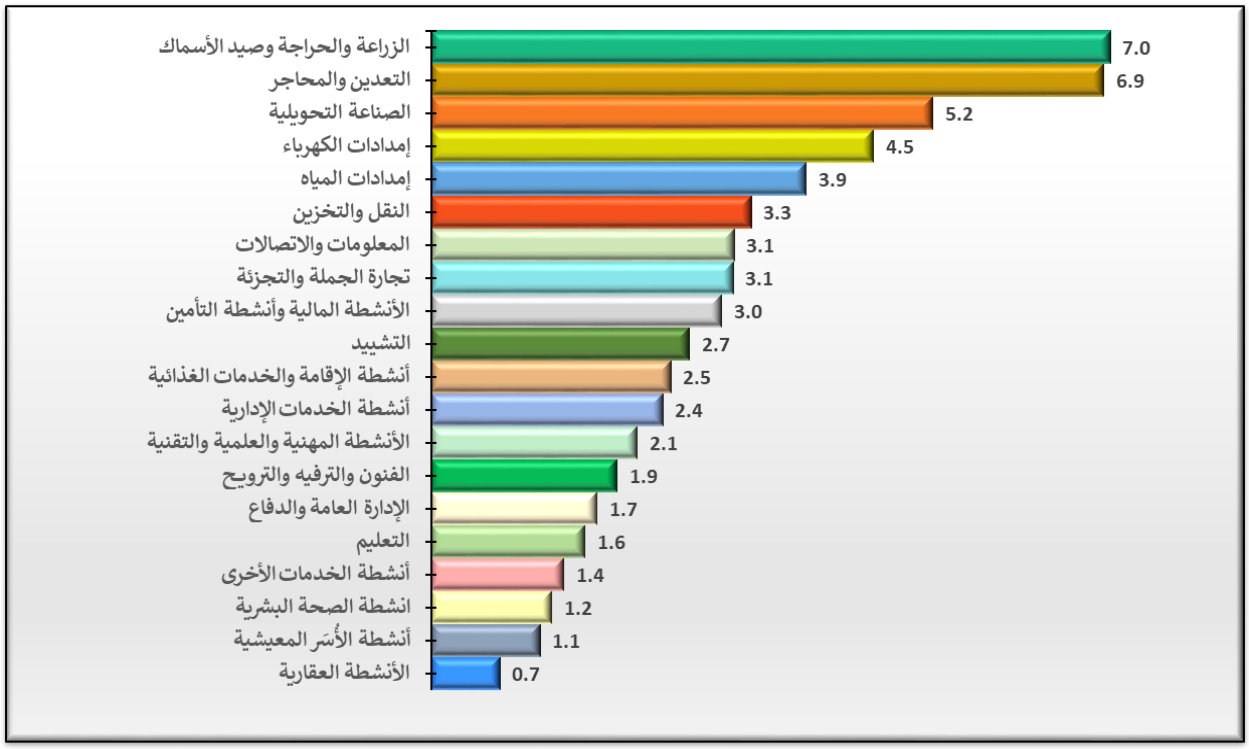

أما فيما يخص مساهمة القطاعات في النمو الكلي المتحقق، فقد **سجّل قطاع "الصناعات التحويلية" أعلى مســـاهمة بلغت 0.87 نقطة مئوية، تلاه "قطاع الزراعة" بمســـاهمة مقدارها 0.46 نقطة مئوية، ثم "قطاع التعدين والمحاجر" بمســـاهمة مقدارها 0.24 نقطة مئوية من إجمالي النمو الكلي المتحقق** (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3) - مساهمة القطاعات الاقتصادية في نسبة النمو بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025

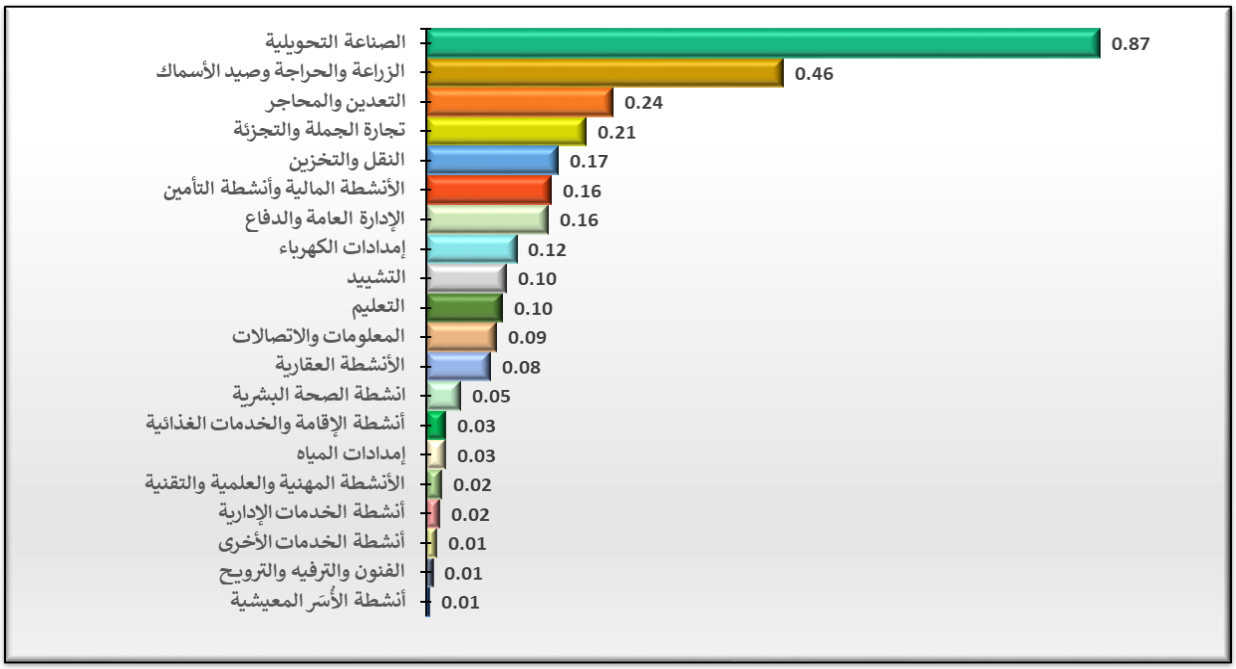

أما فيما يتعلق **بالمســـاهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي**، فقد أظهرت التقديرات الأولية أن **"قطاع الصناعة التحويلية" احتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 17.3%، تلاه "قطاع الأنشطة العقارية" بنسـبة بلغت 11.5%، ثم "قطاع الإدارة العامة والدفاع" الذي سـاهم بنسـبة بلغت 9.2%، يليه "قطاع الزارعة" بنسبة مساهمة بلغت 6.9%** من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4) - حصة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) خلال الربع الرابع من عام 2025

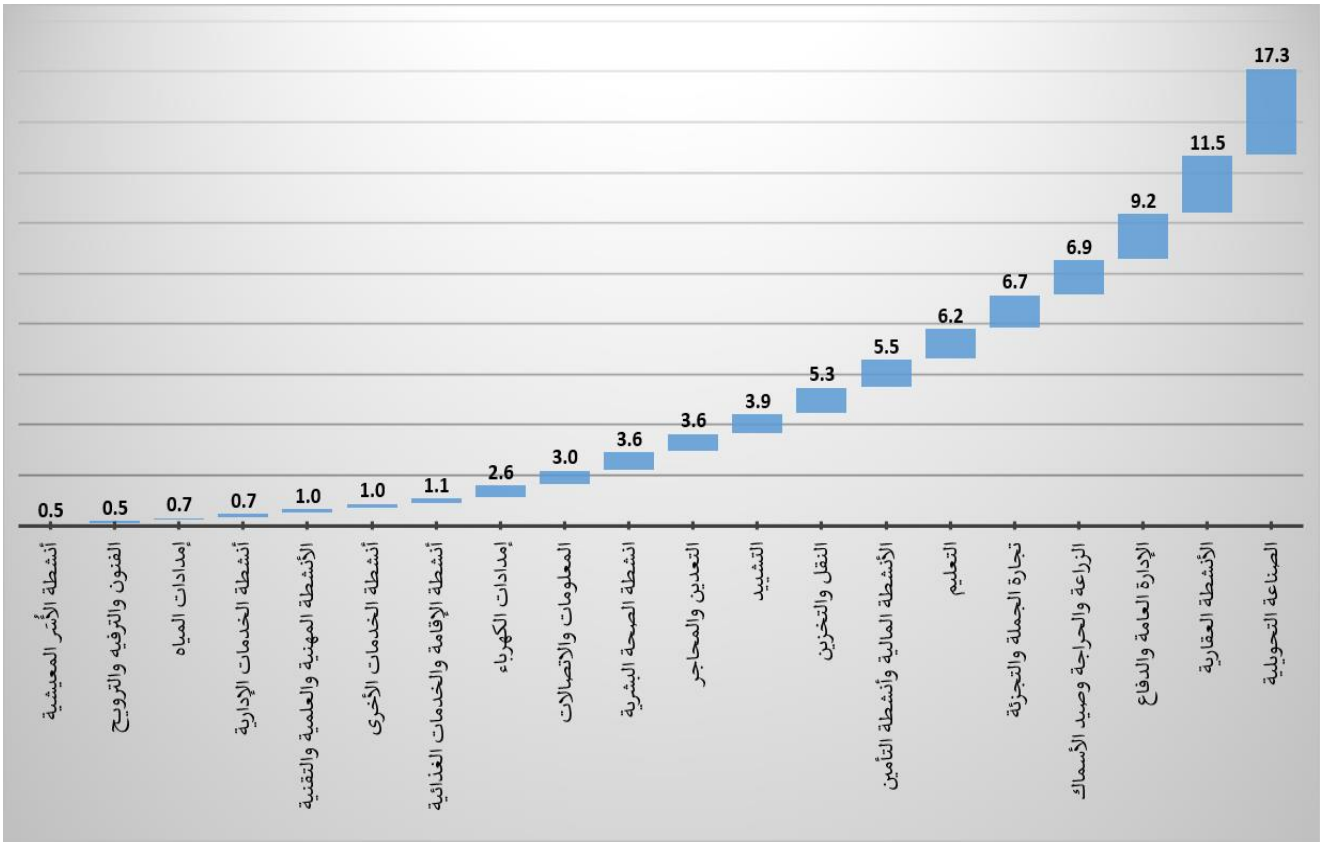

الجدول رقم (1) - نمو القطاعات الاقتصادية ومساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي والنمو المتحقق بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025

القطاع	النمو القطاعي (%)	حصة القطاع في الناتج المحلى الإجمالى (%)	توزيع النمو المتحقق على القطاعات (نقطة مئوية)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	7.0	6.9	0.46
التعدين واستغلال المحاجر	6.9	3.6	0.24
الصناعة التحويلية	5.2	17.3	0.87
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	4.5	2.6	0.12
إمدادات المياه؛ أنشطة المجاري، وادارة الفضلات والمعالجة	3.9	0.7	0.03
التشييد	2.7	3.9	0.10
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	3.1	6.7	0.21
النقل والتخزين	3.3	5.3	0.17
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	2.5	1.1	0.03
المعلومات والاتصالات	3.1	3.0	0.09
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	3.0	5.5	0.16
الأنشطة العقارية	0.7	11.5	0.08
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.1	1.0	0.02
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2.4	0.7	0.02
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	1.7	9.2	0.16
التعليم	1.6	6.2	0.10
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1.2	3.6	0.05
الفنون والترفيه والترويح	1.9	0.5	0.01
أنشطة الخدمات الأخرى	1.4	1.0	0.01
أنشطة الأُسَر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأُسَر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميَّزة لاستعمالها الخاص	1.1	0.5	0.01
صافي الضرائب على المنتجات	1.1	9.3	0.11
الناتج المحلي الإجمالي	%3.0	%100	%3.0